واقع خدمات الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة القدس المفتوحة

د. محمد أحمد شاهين
أستاذ مشارك في الإرشاد والتربية الخاصة–جامعة القدس المفتوحة
د. تيسير أبو ساكور
أستاذ مشارك في الإدارة التربوية–جامعة القدس المفتوحة

مقدمة: إن المساهمة الفاعلة لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع العالمي وتحديات العولمة، تتوافق مع الغرض الرئيس لأنشطة هذه المؤسسات الهادفة إلى المساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع، وبالتالي فإن تحديد أدوار فاعلة للجامعات في ظل منظور العولمة، والانسجام والتناغم في هذه الأنشطة مع مؤسسات المجتمع كافة وتوافقها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية لم يعد أمراً قابلاً للنقاش أو التقصير في أدائه.

وفي ظل التغيرات والمتغيرات العالمية والعربية، وفي فلسطين بشكل خاص لعدم وجود الدولة بإمكاناتها للقيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها كافة، لابد من قيام المؤسسات بكافة أشكالها تعليمية كانت أم اقتصادية أم صحية، بأدوار في مجال خدمة ذوي الإعاقة، ليس من منظور الصدقة والإحسان إنما من منطلق التعليم والتأهيل المجتمعي على مبدأ "لا تطعمه سمكة، إنما علمه الصيد"، وتوفير آليات فاعلة في مجال التصدي للتحديات القائمة، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تقف حائلاً في وجه النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع على المدى الطويل.

وقد أشار التقرير العالمي حول الإعاقة للعام 2011 الذي أعدّته منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، وهو أول تقرير عالمي عن الإعاقة، إلى أن هناك أكثر من مليار شخص يعانون من الإعاقة في العالم، ويشكلون حوالي (15%) من سكان العالم، وهي نسبة أعلى من تقديرات منظمة الصحة العالمية في سبعينيات القرن الماضي، التي أشارت إلى حوالي (10%)، والبالغ عددهم (785) مليون شخص، ويشكلون ما نسبته(15.6%) ممن تبلغ أعمارهم (15) عاماً أو أكثر، يعيشون مع شكل من أشكال الإعاقة، وأن ما يقترب إلى (795) مليون شخص، ويشكلون ما نسبته (19.4%)، منهم (110) مليون شخص، أي ما نسبته (2.2%) يعانون من صعوبات بالغة الشدة في تأدية الوظائف، وأن (190) مليون شخص، أي ما نسبته (3.8%) يعانون من إعاقة شديدة وهو المصطلح الذي يستخدم لحالات مثل الشلل الرباعي، وأن (95) مليون طفل، ويشكلون ما نسبته (5.1%)، منهم (13) مليون ويشكلون ما نسبته (0.7%) مصابون بنوع من الإعاقة الشديدة. وأشار التقرير إلى أن (66.5) من أسباب الإعاقة ترجع إلى الأمراض المزمنة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وهنا يمكننا القول أن التعليم العالي هو حق من أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها أي فرد من الأفراد من ذوي الإعاقة، وهو حق كفله القانون للأفراد من ذوي الإعاقة بموجب قانون رعاية المعوقين في فلسطين رقم (4) لعام 1999، والذي ينص على أن الدولة تكفل حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة، وتقدم هذه الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة في مجالات عديدة، ومنها المجالات التعليمية والتربوية: وتشمل تقديم الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل (ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي)، بما يتناسب مع قدرات المعوقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدمة في هذا المجال.

ورغم وجود القوانين التي تكفل حق الأفراد ذوي الإعاقة في إكمال مسيرتهم التعليمية في مجال التعليم العالي، إلا إن تجربة الجامعات الفلسطينية في هذا المجال لا زالت محدودة جداً، وقد لا تذكر في بعض الجامعات إلا في نواحي محدودة ومع فئة واحدة أو فئتين من فئات ذوي الإعاقة، كالإعاقة البصرية، أو البدنية، أو ربما تتواجد بين عدد من طلبة الجامعة– كحالات صعوبات التعلم، واضطراب التواصل، غير أن هذه الحالات من الطلبة لم تُكتشف؛ لذلك لا تجد الرعاية المناسبة لها مما يسبب إخفاقهم، ومن ثم التسرب من مسيرة التعليم الجامعي. كذلك فإن احتمالية بلوغ الأعداد المحدودة والمتمثلة في الفئتين أنفتي الذكر (الإعاقة البصرية والسمعية) إلى أهدافها المتمثلة في الحصول على الدرجة الجامعية ربما يكون احتمالاً ضعيفاً في ظل غياب العوامل المناسبة– كالتسهيلات الخاصة، والخدمات المساندة، والبرامج الخاصة، والتي قد تساعدهم على بلوغ ذلك الهدف النهائي؛ وأن عملية الإعلان عن المشاركة في إتاحة الفرصة للفئات الخاصة للالتحاق بالتعليم الجامعي بشقيه الحكومي أو الأهلي لا تكفي، بل يجب أن تكون عملية المشاركة مرسومة ومبنية على أسس واعتبارات تختلف تماماً عن تلك الاعتبارات الموجهة للفئات العادية، ولذلك فأن التعليم العالي بشقيه (الحكومي والأهلي) الذي يمثل أحد القطاعات المهمة في فلسطين، وهو جزء لا يتجزأ من تلك العملية التنموية، ينبغي أن يساهم ويشارك في دعم مسيرة التعليم العالي لذوي الإعاقة من خلال إعداد وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية من تلك الفئات ذات الاحتياجات التربوية الخاصة لسوق العمل؛ وفي ظل عدم وجود الدعم الكافي من الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة للأفراد من ذوي الإعاقة وغياب العوامل المساعدة لهم، قد يؤدي إلى عدم إكمال بعضاً منهم لمسيرتهم التعليمية، إلاّ أن هناك العديد من المبدعين منهم الذين أبدعوا في مجال التعليم العالي وأسهموا في تطوره، ولعل تاريخ بلادنا فلسطين زاخر بالرجالات الذين تحدوا إعاقتهم فأصبحوا لامعين في المجتمع.

وباعتبار أن الدور الرئيس لمؤسسات التعليم العالي يتمثل في الرسالة العلمية المعرفية، فقد فرضت تحديات العصر ومتطلباته على هذه المؤسسات مسؤوليات وأدوار تطال جوانب مختلفة من الحياة اليومية، ومن بينها رعاية ذوي الإعاقة من طلبتها رعاية شاملة، وأثر ذلك في تنمية المجتمع. وتعد قضية التعليم العالي لذوي الإعاقة من أهم القضايا التي تخدم أكثر من فئة من فئات الإعاقة، ونظراً لأن هذه القضية تعتبر من القضايا التي لم تسلط عليها الضوء بشكل واضح على الرغم من أهميتها؛ إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهرت بعض الأصوات والاتجاهات الحديثة والمعاصرة من بعض المختصين في مجال التربية الخاصة، والتي تنادي بأهمية التعليم العالي لمعظم فئات الإعاقة.

وتسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هو واقع خدمات الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة القدس المفتوحة؟
2. ما المتطلبات اللازمة للجامعة للتغلب على معوقات أدائها لمسئوليتها تجاه الطلبة ذوي الإعاقة بفاعلية؟

الهدف من هذه الورقة:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز دور الجامعات في والمساهمة في إيجاد أدب نظري أولي في مجال المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها مفهوماً حديثاً ليس فقط على المستوى المحلي والعربي، بل على المستوى العالمي أيضاً، وهي تهدف بالتالي إلى تحقيق الآتي:

1) بيان أهمية قيام الجامعات بدورها في رعاية ذوي الإعاقة من الطلبة.
2) الوقوف على واقع خدمات الطلبة ذوي الإعاقة في جامعة القدس المفتوحة.
3) تحديد المتطلبات للتعامل مع معوقات أداء الجامعة لدورها في تقديم الخدمات لذوي الإعاقة من الطلبة.

منهجية البحث: استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون من خلال تحديد مصادر الدراسة المتعلقة بالطلبة ذوي الإعاقة وخصائصهم واحتياجاتهم، وما ورد في وثائق الجامعة وأنظمتها من إجراءات وقرارات تتعلق بخدمات الطلبة من ذوي الإعاقة في الجامعة، وصولاً إلى توجهات عامة في معالجة موضوع الورقة والإجابة على أسئلتها.

من هم ذوي الإعاقة؟

"إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الذين يعانون من إصابات بدنية أو عقلية أو حسية أو ذهنية، مما قد يمنعهم بالتداخل مع عقبات أخرى من المشاركة بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين".

المبادئ العامة للحقوق القانونية لذوي الإعاقة:

- احترام كرامة الأشخاص الفطرية واستقلالهم الذاتي.
- عدم التمييز.
- كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص في المجتمع.
- احترام الفوارق وقبول الإعاقة كجزء من التنوع البشري.
- تكافؤ الفرص.
- إمكانية الوصول.
- المساواة بين المرأة والرجل.
- احترام قدراتهم وحقهم بالحفاظ على هويتهم.

قانون حقوق ذوي الإعاقة:

فلسفة القانون:

تنبثق فلسفة دولة فلسطين تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من القيم السماوية والعربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الدولي للمعاقين، وتؤكد على العديد من المبادئ، لعل أهمها الحق في التعليم والتعلم.

واقع ذوي الإعاقة في فلسطين:

وفقاً لمسح الإعاقة للعام 2011، فإن فئة ذوي الإعاقة تشكل حوالي (2.4%) من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، وأن الإعاقة الحركية هي الأكثر انتشاراً بين مجمل الإعاقات، حيث بلغت نسبة ذوي الإعاقة الحركية حوالي (49%) من إجمالي الأفراد ذوي الإعاقة، تليها إعاقة بطء التعلم إذ بلغت (24.7%). في حين أشارت الإحصائيات أن (34.2%) لا يستطيعون أداء أنشطتهم اليومية إطلاقاً داخل بيوتهم بسبب إعاقتهم، و (22.2%) تركوا التعليم بسبب إعاقتهم، و(8.7%) دائماً ما يتجنبون القيام بعمل ما بسبب نظرة الآخرين لهم.

كما نوه المسح إلى أن أكثر من ثلث الأفراد (15 سنة فأكثر) من ذوي الإعاقة لم يلتحقوا أبدا بالتعليم، وأن (53.1%) منهم أميون.

حق ذوي الإعاقة في التعليم:

إن المسؤوليات المترتبة على التربية الخاصة تقع ضمن مسؤوليات الجهاز التربوي بكاملة، ويجب ألا يكون هناك نظامان منفصلان لجهاز تربية واحد، وبدون أدنى شك فإن الجهاز التربوي برمته سيستفيد من إجراء التغييرات الضرورية المناسبة التي تتلاءم مع حاجات الأطفال ذوي الإعاقة. فإذا نجحنا في إيجاد طريقة فاعلة لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المدرسة العادية نكون بذلك قد وحدنا الأرضية الصالحة تربوياً لوضع مثالي لجميع الطلاب".

وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر سلامنكا بإسبانيا في شهر حزيران عام 1994. وقد حضر هذا المؤتمر (300) شخص يمثلون (92) دولة و (25) منظمة دولية، وقد جاء فيه:

- أن لكل طفل من ذوي الإعاقة حقاً أساسياً في التعليم ويجب أن يعطي الحق في بلوغ مستوى مقبول في التعليم والمحافظة عليه.
- أن لكل طفل خصائصه الفريدة واهتماماته وقدراته واحتياجاته الخاصة في التعليم.
- أن نظم التعليم يجب أن تعمم وينبغي أن تطبق البرامج التعليمية على نحو يراعى فيه التنوع في الخصائص والاحتياجات.
- أن الأطفال ذوي الإعاقة يجب أن تتاح لهم فرص الالتحاق بالمدارس العادية التي ينبغي أن تهيىء لهم تربية محورها الطفل وقادرة على تلبية تلك الاحتياجات.
- أن المدارس العادية التي تأخذ هذا المنحى الجامح هي أنجح وسيلة لكافة مواقف التمييز وإيجاد مجتمعات حقيقية وإقامة مجتمع متسامح وبلوغ هدف التعليم للجميع. وأن هذه المدارس توفر فضلاً عن ذلك تعليما محمياً لغالبية التلاميذ وترفع من مستوى كفاءاتهم مما يترتب عليه في آخر المطاف فعالية النظام التعليمي برمته.
- ينبغي للدول أن تعترف بمبدأ المساواة في فرص التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية والمرحلة الثالثة، وذلك ضمن أطر مدمجة لذوي الإعاقة من الأطفال والشباب والكبار، وتكفل أن يكون تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من النظام التعليمي.

- تكون السلطات التعليمية العامة مسؤولة عن تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في أطر مدمجة، وينبغي أن يشكل تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من التخطيط التربوي، وتطوير مناهج التعليم، وتنظيم المدارس على الصعيد الوطني.
- يفترض بين الشروط المسبقة للتعليم في مدارس النظام العام، تقديم خدمات الترجمة إلى لغة الإشارات وسائر خدمات الدعم الملائمة، وينبغي توفير فرص الوصول وخدمات الدعم الوافية الرامية إلى تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من حالات عجز مختلفة.
- ينبغي إشراك المجموعات المؤلفة من الآباء والأمهات ومنظمات ذوي الإعاقة في عملية التعليم على جميع المستويات.
- في الدول التي يكون فيها التعليم إلزامياً، ينبغي أن يوفر التعليم الإلزامي للذكور والإناث لكافة ذوي الإعاقة، مهما كان نوع الإعاقة وشدّتها.

- ينبغي توجيه عناية خاصة إلى المجالات الآتية:
  - الأطفال ذوي الإعاقة الصغار جداً في السن.
  - الأطفال ذوي الإعاقة في مرحلة ما قبل الالتحاق بالدراسة.
  - الكبار ذوي الإعاقة ولا سيما النساء.
  - توخياً لإدراج الترتيبات التعليمية الخاصة بذوي الإعاقة في النظام التعليمي العام، ينبغي للدول:
  - أن تكون لها سياسة معلنة بوضوح، ومفهومة ومقبولة على صعيد المدارس وعلى صعيد المجتمع الأوسع.
  - أن تترك مجالاً لمرونة المناهج التعليمية وللإضافة إليها وملاءمتها.
  - أن توفر ما يلزم لتأمين جودة المواد، والتدريب المستمر للمعلمين، والمعلمين الداعمين.
  - ينبغي النظر إلى التعليم المتكامل والبرامج المجتمعية الوطنية لتشجيع المجتمعات على استخدام وتنمية مواردها من أجل توفير التعليم المحلي لذوي الإعاقة.
  - في الحالات التي لا يلبي فيها نظام المدارس العامة على نحو ملائم احتياجات جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، قد ينظر في توفير تعليم خاص، وينبغي أن يهدف إلى إعداد الطلاب للتعليم في نظام المدارس العامة، وينبغي أن تعكس نوعية هذا التعليم ذات المعايير والطموحات التي يعكسها التعليم العام وينبغي أن يكون وثيق الارتباط به. وينبغي كحد أدنى أن يقدم للطلاب ذوي الإعاقة ذات النسبة من الموارد التعليمية التي يحصل عليها الطلاب غير ذوي الإعاقة. وينبغي أن تهدف الدول إلى إدماج خدمات التعليم الخاص

تدريجياً في نظام التعليم السائد. ومن المعترف به أنه قد ينظر في الوقت الراهن في بعض الحالات إلى التعليم الخاص على أنه أنسب شكل لتعليم بعض الطلاب ذوي الإعاقة.

- ونظراً لما لذوي الإعاقة سمعياً وبصرياً من احتياجات خاصة في مجال التخاطب، فقد يكون من الأنسب توفير التعليم لهم في مدارس خاصة بهم أو في صفوف ووحدات خاصة في مدارس النظام العام. وفي المرحلة المبدئية يلزم بصفة خاصة تركيز الاهتمام بوجه خاص على التعليم المتجاوب ثقافياً مما يؤدي إلى اكتساب مهارات تخاطب فعالة وتحقيق الحد الأقصى من الاستقلال لذوي الإعاقة سمعياً أو بصرياً.
- ضمان حق ذوي الإعاقة في الحصول على فرص متكافئة للالتحاق بالمرافق التربوية والتعليمية والجامعات ضمن إطار المناهج المعمول بها في هذه المرافق.
- توفير التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها.
- توفير المناهج والوسائل التربوية والتعليمية والتسهيلات المناسبة.
- توفير التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة لذوي الإعاقة بحسب احتياجاتهم.
- إعداد المؤهلين تربوياً لتعليم ذوي الإعاقة كل حسب إعاقته.

ومن منطلق الرؤية والرسالة لجامعة القدس المفتوحة كجامعة وطنية عامة، فإن الجامعة تنهض بمسؤولياتها المجتمعية على نحو يستند إلى رؤية غير تقليدية، تعكس التزامها بالإسهام في تعميق وترسيخ الفكر الإبداعي ومنجزاته الثقافية والتكنولوجية في المجتمع، وتتشعب أدوار الجامعة إلى مبادرات تمتد منذ نشأة الجامعة في ظروف خاصة لتؤدي أدواراً ريادية ومتميزة ووطنية شمولية، وعلى رأسها خدمة فئات المجتمع كافة، والمهمشين منهم بشكل خاص، وهي باستمرار تجدد في مبادراتها سعياً لمواكبة التطورات في المجتمع، وترتقي بمساهماتها في خدمة المجتمع المحلي وبدورها التنويري.

وتسعى الجامعة إلى تقديم المنح والمساعدات لطلبتها، إيماناً بدورها المجتمعي بضرورة نشر التعليم لدى كافة شرائح المجتمع وألا يكون المال عائقاً أمام إكمال التعليم لأي منهم، وتركز الجامعة في الفترة الحالية على القيام بدعم الطلبة ذوي الإعاقة مادياً ومعنوياً، والجامعة تقوم بتنظيم أنشطة دورية تهتم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية المرتبطة بقضايا ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، يتم من خلالها العمل على دمج الطلبة ذوي الإعاقة في البيئة والأجواء الجامعة مع أقرانهم طلبة الجامعة.

ومن هذا المنطلق، تستعرض هذه الورقة على عجالة بعض الأنشطة والتفاعلات العملية المباشرة مع المجتمع، ليس حصراً بعد استكمالاً للدور العام للجامعة بشموليته في كل مكونات الجامعة وفعلها اليومي،

وهي أدوار تمارس عبر رئاسة الجامعة، ووحداتها الإدارية والفنية، وتتركز في متابعة من عمادة شؤون الطلبة، والدائرة الأكاديمية، والعلاقات العامة، والتعليم المستمر، ومركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عبر المناطق التعليمية بشكل رئيس.

إحصائية بالطلبة ذوي الإعاقة في جامعة القدس المفتوحة

حسب الفروع	نوع الإعاقة															
الفرع	بصرية		حركية		سمعية		نطقية		شلل دماغي		بصرية وحركية		سمعية ونطقية		سمعية وحركية	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
فرع قلقيلية	3	1	2	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع نابلس	6	3	11	11	2	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
فرع طوباس	2	0	2	6	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع القدس	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
خدمات العيزرية	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع الخليل	0	1	2	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع يطا	1	1	3	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع سلفيت	0	0	4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مركز خدمات بديا	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع طولكرم	1	4	3	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع دورا	2	1	3	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع جنين	9	7	13	15	0	0	0	0	2	1	0	0	0	0	0	0
فرع بيت لحم	0	1	2	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
مركز بيت ساحور	1	1	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع رام الله والبيرة	10	6	16	9	2	5	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0
فرع أريحا	1	0	2	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	2	0	0
فرع غزة	0	0	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع شمال غزة	0	2	7	3	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع الوسطى	2	0	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع خانيونس	1	2	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
فرع رفح	1	0	3	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع حسب الجنس	40	30	85	73	7	7	0	1	2	2	1	1	0	2	1	1
المجموع حسب الإعاقة	70		158		14		1		4		2		2		2	
المجموع الكلي	253 (136 ذكور و117 إناث)															

خدمات ذوي الإعاقة في جامعة القدس المفتوحة:

تعد الجامعات بشكل عام هي المكان الأوسع الذي يضم نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الفلسطيني، وما ينعكس على ذلك من زيادة أعداد الطلبة ذوي الإعاقة في هذه المؤسسات، وتعزيزاً لمبدأ المهنية في تقديم الخدمات والمساعدات للطلبة، وعملاً على توفير كافة السبل الممكنة لمساعدتهم في مسيرتهم التعليمية والإمكانات اللازمة لحياتهم التعليمية اليومية، من أجل تحصيل أكاديمي مناسب يؤهلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع وفي خدمة وطنهم، فقد بادرت جامعة القدس المفتوحة إلى العمل على توفير كافة المستلزمات التي تكفل لهذه الفئة ممارسة حياتهم الطبيعية للقيام بواجباتهم دون شعور بالتمييز، وضمن مبدأ التكافل المجتمعي في ظل ما تواجهه الأراضي الفلسطينية من تحديات صعبة في مجال التنمية السكانية ومخلفات الاحتلال، من بطالة وفقر واحتكار للموارد الطبيعية، ومن خلال ما تتميز به الجامعة في مجال نظامها التعليمي "التعليم المفتوح" تمكنت الجامعة أن توفر أجواء هي الأكثر ملاءمة للطلبة ذوي الإعاقة للالتحاق بفرص التعليم العالي، خاصة في ظل الواقع الفلسطيني وما يفرضه الاحتلال من قيود على كافة أبناء المجتمع الفلسطيني ومنهم ذوي الإعاقة، فتمثلت هذه الأجواء في منحهم مزايا وفرص تتمثل في:

1. المرونة في الإجراءات والمتابعات التي يوفرها النظام التعليمي وانعكاسها على حالة التواصل للطالب من ذوي الإعاقة مع الجامعة وخدماتها.
2. التوزيع الجغرافي لمناطق الجامعة في كافة بقاع الوطن الفلسطيني من خلال (22) موقعاً تعليمياً، وفرت ميزة فريدة للطالب من ذوي الإعاقة للالتحاق بالجامعة دون عناء أو تكاليف إضافية.
3. الخدمات الإلكترونية التي وفرتها الجامعة من مختبرات حاسوب للمكفوفين، ومقررات إلكترونية، وتواصل عبر البوابة في المجالات الإدارية والمالية والأكاديمية للطالب، ووفرت للطالب ذا الإعاقة وأسرته فرص المتابعة والاطلاع على احتياجاته، من خلال هذه البوابة في أي مكان وزمان.
4. التكلفة المنخفضة والمساعدات الخاصة التي تقدم للطلبة ذوي الإعاقة، ساعدت الطالب ذا الإعاقة وأسرته في التغلب على المعوقات المادية التي غالباً ما تميز الأسر التي لديها أبناء ذوي إعاقة.

أما بالتحديد وفي كل من مجالات الاحتكاك والتواصل للطالب من ذوي الإعاقة، فقد وفرت الجامعة لهؤلاء الطلبة الخدمات في كل من المجالات الآتية:

القبول: يقبل الطلبة ذوي الإعاقة حسب نظام القبول في الجامعة أسوة ببقية المتقدمين بطلبات الالتحاق في الجامعة، ويعطى هؤلاء الطلبة الأولوية في القبول إذا توافرت الشروط التي حددها مجلس التعليم العالي الفلسطيني للقبول في الجامعات الفلسطينية.

التسجيل: يقوم قسم شؤون الطلبة في الفرع التعليمي وبالتعاون مع قسم القبول والتسجيل والامتحانات بإرشاد الطالب المعوق لاختيار التخصص المناسب له ولوضعه، ومشاركته الرأي في هذا المجال ومحاولة التعرف على ميوله، بالإضافة إلى التسريع في تقديم المعلومات الخاصة بهم ومساعدتهم في اختيار مقرراتهم الفصلية حسب الخطة الدراسية الخاصة بكل منهم، مع العلم أن الجامعة وفرت لطلبتها التسجيل عبر البوابة الأكاديمية من أي مكان يتواجدون فيه سواءً أكان ذلك داخل الجامعة أم خارجها، وقد شكل هذا الإجراء تسهيلاً على الطالب ذو الإعاقة في الكثير من الأمور والنواحي التي كانت تشكل عائقاً بالنسبة إليه.

المنح والمساعدات المالية والقروض: تمنح الجامعة الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة منحة كاملة من الرسوم للساعات الدراسية فصلياً، وضمن شروط تأخذ بالاعتبار نسبة الإعاقة (50% فأعلى)، والوضع الأكاديمي للطالب (المعدل التراكمي 65% فأعلى، باستثناء ذوي الإعاقة السمعية حيث المعدل التراكمي 60% فأكثر)، وإحضار كتاب ترشيح من الاتحاد العام لذوي الإعاقة لمرة واحدة.

المقررات والخطط الدراسية: توفر الجامعة للطلبة ذوي الإعاقة كافة المساعدات والتسهيلات الممكنة في مجال التواصل مع المشرف الأكاديمي، بالإضافة إلى توفير المقررات الدراسية التي تكون مسجلة على أقراص مدمجة ليستفيد منها الطالب المعوق من خلال مختبر الوسائط التعليمية، كذلك يحق للطلبة ذوي الإعاقة استبدال مقرري (مبادئ الحاسوب، ومبادئ الإحصاء) بمقررين اختياريين كون هذين المقررين يشكلان عقبة أمام الطالب ذا الإعاقة في متابعة جوانبهما العملية والنظرية، وبالتالي يكون عدد الساعات للمقررات الاختيارية للطالب ذي الإعاقة هو (12) ساعة بدلاً من (6) ساعات كما هو للطلبة الآخرين.

اللقاءات مع أعضاء هيئة التدريس (المحاضرات): تعمل الجامعة من خلال فروعها التعليمية ومراكزها الدراسية على مساعدة الطلبة ذوي الإعاقة فيما يتعلق بحضور اللقاءات من خلال عقد هذه المحاضرات في القاعات التدريسية التي تقع في الطوابق الأرضية، وإذا كانت بعض هذه اللقاءات في القاعات العلوية، يتبع الإجراء الآتي:

- توصيل الطالب ذي الإعاقة البصرية أو الحركية بمساعدة أحد الموظفين.
- الطلب من عضو هيئة التدريس بعد انتهاء المحاضرة التوجه إلى الطالب ذي الإعاقة الذي تمنعه إعاقته من التوجه للقاعات العلوية، خاصة إذا كان يستخدم كرسياً متحركاً، ليلتقي به بصورة منفردة في إحدى القاعات الموجودة في الطابق الأرضي أو في أحد مكاتب أعضاء هيئة التدريس، فيستقبل منه الأسئلة ويجيبه عليها.

التعيينات: يقوم قسم شؤون الطلبة في الفرع التعليمي أو المركز الدراسي بمساعدة الطلبة من ذوي الإعاقة في استلام تعييناتهم من قسم التعيينات، وطباعة بعضها على طابعة بريل للطلبة المكفوفين في المناطق التي تتوافر فيها مختبرات حاسوب للمكفوفين، ومن ثم استلام إجاباتهم وتسليمها لقسم التعيينات. بالإضافة إلى أخذ ملاحظاتهم ومتابعتها مع عضو هيئة التدريس على وجه السرعة حال وجود خلل ما، وذلك نظراً لصعوبة التنقل والحركة لديهم. مع العلم أن الجامعة أيضاً وفرت على صفحتها الإلكترونية لجميع طلبتها نسخة إلكترونية من التعيينات لتمكين الطالب من طباعة نسخة عنها من منزله، أو مكان عمله، أو أي مكان يتواجد فيه.

الامتحانات: من رؤية الجامعة وإحساسها الإنساني والتربوي تجاه هذه الفئة من الطلبة، تقوم الجامعة بفرز موظفين وأحياناً أعضاء هيئة تدريس للقيام بعملية القراءة والكتابة للطالب من ذوي الإعاقة البصرية، أما من يعانون منهم من ضعف في البصر، فيجري تكبير للأسئلة على ورق (A3) ليستطيعوا القراءة والفهم بالشكل المناسب مع مراعاة الزمن للامتحانات ضمن الإمكان والمعقول، وخاصة لبطيئي الكتابة منهم وبعد التنسيق مع عميد القبول والتسجيل والامتحانات.

مختبرات الحاسوب للمكفوفين: افتتحت الجامعة ثلاثة مختبرات حاسوب خاصة بالمكفوفين في ثلاثة فروع تعليمية، علماً أنه جار العمل على توفير مختبرات للمكفوفين في فروع الجامعة كافة، وتضم هذه المختبرات أجهزة حواسيب مجهزة ببرامج خاصة لذوي الإعاقة بصرياً (برنامج JAWS)، ومساطر بريل لتمكينهم من قراءة النصوص الظاهرة على شاشة الحاسوب، وأيضاً طابعة بريل لطباعة ما يحتاجونه من وثائق. ويعمل مختبر المكفوفين على إقامة دورات حاسوبية للطلبة ذوي الإعاقة البصرية، كما يقوم بطباعة التعيينات على طابعة بريل ومساعدة الطلبة في تسليم تعييناتهم عبر البوابة الأكاديمية في المختبر، ويجري العمل على طباعة معظم الكتب التي يحتاجونها وتزويدهم بها كنسخة مطبوعة متوافرة في المكتبة، من خلال توفير طابعة خاصة قادرة على مثل هذا الحجم من الطباعة. ومن ناحية أخرى فإن هذه المختبرات تلبي احتياجات المجتمع المحلي لفئة ذوي الإعاقة البصرية، حيث تقدم هذه الخدمة غير الربحية انطلاقاً من مسؤولية الجامعة المجتمعية لتمكين ذوي الإعاقة البصرية كافة من فتح باب البصيرة العلمية أمامهم، وكحق من حقوقهم في اكتساب كل المعارف في مجال الحاسوب والتعليم، والاستفادة من الخدمات المقدمة والمتاحة من خلالها.

المرافق العامة: لقد سعت الجامعة ومن خلال أبنيتها الحديثة إلى توفير كل ما يلزم ذوي الإعاقة لتسهيل تنقلاتهم وتحركاتهم دون المس بمشاعرهم وإنسانيتهم من حيث المداخل والأماكن الخاصة بهم، كالمصاعد

الكهربائية، ودورات المياه، وكل المرافق الممكنة في هذه المباني، التي إن افتقرت لها المباني المستأجرة للجامعة، إلا أنها اعتبرت جزءً رئيساً من التصميم لأي من المباني الجديدة المملوكة للجامعة.
وقد توجت مشاركة الجامعة في خدمة ذوي الاعاقة سواءً أكانوا من طلبتها أم من المجتمع بشكل عام، في منظمة التأهيل الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بموقع السكرتير الوطني للمنظمة في العام 2014.

التوصيات:

من خلال ما أوضحته الإجراءات والخدمات المقدمة للطلبة من ذوي الإعاقة في جامعة القدس المفتوحة، والتواصل مع واقع هذه الخدمات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني بشكل عام، فإن الورقة توصي بالآتي:

- إخضاع المناهج لعملية تطويع لمتطلبات تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعديل معايير القبول في الجامعات، لتصبح أكثر حساسية لبعض فئات ذوي الإعاقة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.
- تنظيم البيئة الفيزيائية لمؤسسات التعليم والبيئة المحيطة بشكل عام لتوائم احتياجات ومتطلبات الأشخاص من ذوي الإعاقة، مهما كان نوع الإعاقة ودرجتها.
- تطوير سياسات منفصلة حسب نوع الإعاقة في التعليم، واستحداث دليل يبرز مؤشرات الكشف المبكر عن الإعاقة، إضافة إلى آليات لتجنيد الموارد لدعم سياسات التعليم لهذه الشريحة، داعين في نفس الوقت إلى وضع خطة لمواءمة البيئة التعليمية بما ينسجم مع واقع واحتياجات ذوي الإعاقة.
- ضرورة تغيير المرجعيات "البروتوكول" المعتمد من قبل وزارة الصحة، المتعلق بتصنيف نوع ودرجة الإعاقة من قبل اللجان الطبية، بما ينسجم مع معايير منظمة الصحة العالمية والسياق الفلسطيني.
- مراجعة وتعديل القوانين واللوائح والأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بالتوظيف عامة، وتوظيف ذوي الإعاقة خاصة، وتطوير لوائح خاصة بهذه المسألة.
- ضرورة تطبيق البند الوارد في القانون، القاضي بتشغيل ما نسبته (5%) من ذوي الإعاقة في المؤسسات، علاوة على تحسين وتعزيز واقع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، على مستوى السياسات والتشريعات والحياة الكريمة، وتقييم واقع برامج التدريب والتأهيل المهني التي تستهدف هذه الشريحة، وفحص مدى مواءمتها لمتطلباتهم.
- وضع سياسات تشغيل شمولية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتبنيها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير وتحسين الخدمات الرامية إلى تغيير واقع التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة، وبناء قاعدة بيانات شاملة بخصوص الأشخاص ذوي الإعاقة ممن هم في سن التوظيف.

المراجع:

1. الأشخاص المعاقون في الأراضي الفلسطينية (2000) –رام الله، سلسلة التقارير الإحصائية.
2. تفعيل القانون ومشروع اللائحة التنفيذية لقانون حقوق المعاقين –الملتقى الفكري (2002).
3. ملف الشباب في فلسطين (2004) –برنامج الأمم المتحدة والتنمية (UNDP) ومعهد دراسات التنمية ومنتدى شارك الشبابي.
4. منشورات الاتحاد العام للمعاقين.
5. دليل جامعة القدس المفتوحة (2013).
6. تقارير عمادة شؤون الطلبة –جامعة القدس المفتوحة (2012).
7. تقرير حول حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني (تشرين أول 2011) –مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية.
8. السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح الإعاقة الفلسطينية، حزيران 2011.
9. حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله – فلسطين (2006).
10. التقرير العالمي للإعاقة –منظمة الصحة العالمية: من خلال: http://www.who.int